التحول بعيداً عن جنيف

أنس وهيب الكردي

تريد روسيا تهدئة مرحلية في سورية، فالدبلوماسية الروسية تعمل بكل ما أوتيت من جهد على نسج خيوط مبادرة تحقق الهدوء اللازم من أجل إحداث تحول جديد في العملية السياسية للأزمة السورية عبر إطلاق مسار سوتشي كمكمل لعملية أستانا، وربما بديل لعملية جنيف التي تحتضر.

لقد اعتمدت روسيا في مبادرتها السورية على تكتيك تتابع النقلات السياسية والعسكرية، فخطوة عسكرية صغيرة تليها نقلة سياسية، وهكذا، مثلاً، تلا إطلاق العملية العسكرية الروسية في سورية تزخيم مسار فيينا وصولاً لإصدار مجلس الأمن الدولي القرار ذي الرقم ٢٢٥٤ الذي جاء تصحيحاً لبيان جنيف ودفن أحلام المعارضة في إنشاء «هيئة حكم انتقالية»، وبعد إتمام عملية حلب أطلقت موسكو عملية أستانا بالشراكة مع إيران وتركيا، وبعد دحر تنظيم داعش في دير الزور انعقد مؤتمر الحوار السوري السوري في مدينة سوتشي الروسية بمبادرة من القيادة الروسية.

التحول الذي تحضر له روسيا تلا العمليات العسكرية في أرياف دمشق، حمص، حماة، التي انتهت بطرد المسلحين منها، وإنهاء التهديد المصوب على العاصمة والساحل، مهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لهذا التحول عبر الاتفاق مع نظيريه الإيراني حسن روحاني والتركي رجب طيب أردوغان على تصعيد أستانا مضماراً للتسوية السياسية للأزمة السورية، ثم أخذ موافقة الرئيس بشار الأسد على إنعاش المسار السياسي من بوابة اللجنة الدستورية التي اتفق المشاركون السوريون في مؤتمر سوتشي مطلع العام ٢٠١٨ الجاري على تشكيلتهان ومثل مجيء المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل إلى منتجع سوتشي للقاء الرئيس الروسي، نجاحاً لهذا الأخير في زحزحة الموقف الغربي من عملية أستانا، ودق إسفين ما بين الدول الغربية، إذ بينما كانت ميركل تقترح على بوتين دمج جهود الدول الضامنة لعملية أستانا ومجموعة واشنطن (الولايات المتحدة، الأردن، السعودية، بريطانيا، فرنسا)، كانت الدبلوماسية الأميركية تنفض يدها بالكامل من عملية أستانا.

اتخذ الكرملين خطواته الجديدة وعينه على استكمال التحول في تسوية الأزمة السورية بعيداً عن مسار جنيف ذي المحور الغربي، والتمهيد لإطلاق الشق السياسي في عملية أستانا التي ترعاها موسكو وإيران وتركيا، من مدينة سوتشين وهو لا يمانع في الذهاب لاحقاً إلى جنيف كمنصة لشرعنة مخرجات مسار سوتشي، التطبيع النهائي للوضع في سورية، وإطلاق عملية إعادة الإعمار وتدفق الأموال الأوروبية والخليجية لتعمير ما هدمته الحرب.

الخطوة السياسية التي يعتزم الكرملين تنفيذها، تجري على أرضية جيوسياسية زلقة لأبعد مدى، والروس يدركون ذلك، فهامش خلق بديل عن مسار جنيف متاح طالما استمر الخلاف التركي الأميركي حول شرق سورية والدعم الأميركي والأوروبي لميليشيا «وحدات حماية الشعب» التي تصنفها أنقرة على لائحة التنظيمات الإرهابية، وإن هدأت حدة التهديدات الإسرائيلية لدمشق وطهران بعد ليلة الصواريخ، فلا تزال مخاطر تحول سورية إلى ساحة صراع مباشر ما بين القوى العظمى قائمة ومرتفعة، ولا شك أن الكثيرين يعتقدون أنها ستكون إحدى ساحات التوتر الأميركي الإيراني المنفلت من عقاله بعد انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق النووي.

خطوة الرئيس بوتين السياسية الجديدة جاءت في أعقاب عمليات الغوطة وريف حمص الشمالي، وعلى الأرجح أن يلي هذه الخطوة عملية عسكرية في الجنوب، خصوصاً وأن إدلب لا تزال في عهدة التفاهمات الروسية التركية وأن النجاح في التحول بعيداً عن مسار جنيف يقتضي تعاون أردوغان.

«الإدارة الذاتية» افتتحت مشفى الطبقة الوطني.. وضرائبها تثقل السكان

«قسد» توقف معركتها ضد داعش.. وتنشر نقاط مراقبة على حدود العراق

الوطن – وكالات

ما إن ضيقت «قوات سورية الديمقراطية –قسد» الخناق على تنظيم داعش الإرهابي حتى أوقفت عملياتها ضده بحجة وجود ٨٠٠ مخطوف لديه، معلنة أنها ستنشر نقاط مراقبة على الحدود مع العراق، على حين استمرت محاولات ما يسمى «الإدارة الذاتية» شرعنة وجودها في الشمال الشرقي للبلاد غير آبهة بتأثير هذه المحاولات بما تفرضه من زيادة أعباء مادية على السكان.

وبحسب مصادر إعلامية معارضة فإنه بعد تضييق الخناق على التنظيم في آخر جيب له على الضفة الشرقية لنهر الفرات أوقفت «قسد» هجومها على التنظيم في ريف دير الزور، مؤكدة توقف الاشتباكات بين الطرفين على محاور في الجيب الخاضع لسيطرة التنظيم في القطاع الشرقي من ريف دير الزور.

وتوقعت المواقع أن تتواصل العمليات العسكرية للسيطرة على البلدات الثلاث وطرد التنظيم منها، إلا في حال استسلام عناصر التنظيم بعد تضييق الخناق عليهم.

وبحسب المصادر فإن أكثر من ٦٥ من قيادات الصف الأول في داعش موجودين في بلدة هجين بريف دير الزور الشرقي، أغلبيتهم من الجنسية العراقية بالإضافة لجنسيات أجنبية، إضافة إلى أكثر من ٨٠٠ معتقل ممن لا يعرف مصيرهم حتى اللحظة.

وكانت الولايات المتحدة الأميركية تولت أكثر من مرة نقل قيادات التنظيم خلال معارك كان الجيش العربي السوري يحقق انتصارات فيها.

مواقع أخرى ذكرت أن «قسد» أنشأت نقاط مراقبة على الحدود مع العراق، ونقلت عن قائد «مجلس دير الزور العسكري» المنضوي في «قسد»، أبو خولة الديري أمس، قوله: إن النقاط جاءت لحماية الحدود من هجمات التنظيم، وامتدت على مسافة ٢٢ كيلومترًا بدءًا من نهر الفرات باتجاه الشمال الشرقي، موضحاً ان نشر النقاط جاء بشكل قوسي ، «وحاصرت التنظيم بشكل كامل، والموجود على الضفة الشرقية لنهر الفرات في بلدة هجين».

وعرضت حسابات مقربة من «قسد» صورًا لنقاط المراقبة بعد الانتهاء من بنائها، وهي عبارة عن كتل اسمنتية كبيرة يفصل بين الواحدة والأخرى ساتر ترابي.

وأشار الديري إلى أن «قسد» ستنشر نقاط مراقبة مستقبلًا على طول الحدود السورية– العراقية، لمنع تسلل مقاتلي التنظيم من العراق إلى سورية.

في الأثناء استمرت محاولات «الإدارة الذاتية» البحث عن شرعية تزعمها لشمال شرق البلاد، وافتتحت أمس المشفى الوطني بمدينة الطبقة.

وبحسب بيان للمركز الإعلامي لـ«قسد» فإن الافتتاح جاء بعد أعمال صيانة وترميم المشفى امتدت لثلاثة أشهر.

وفي محاولة لتخفيف وطأة التوتر والاحتجاج على حملة التجنيد الإجباري التي تقوم بها «قسد» نشرت وكالة أنباء «هاوار» الكردية تقريراً بعنوان «ومضة عن مقاتل من بلدي» بدا لافتاً فيه أنها تتحدث عن مقاتل عربي اسمه عبد القادر هلال عثمان من مدينة الرقة وليس مقاتلاً كردياً

وبدا جلياً ما نقله التقرير عن عثمان الذي قال: «نتمنى من كل شباب سورية أن يحملوا أسلحتهم ويبادروا بالانتساب إلى قوات سورية الديمقراطية لنحمي أرضنا وعرضنا من الإرهاب».

ويبدو أن محاولات «الإدارة الذاتية» في البحث عن الشرعية تصطدم بمعاناة الأهالي منها.

ولفت تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية إلى أن «التجار في مناطق سيطرة الأكراد في شمال البلاد، يدفعون ضريبة مزدوجة على الدخل، أولى قديمة للحكومة السورية وثانية جديدة فرضتها الإدارة الذاتية» معتبرة أن الأمر «يزيد الضغوط المالية على مواطنين يعانون أصلاً من ظروف معيشية صعبة».

وفي العام ٢٠١٦، أصدرت «الإدارة الذاتية» لتعزيز مواردها مرسوماً يحدد ضريبة الدخل وبدأ بتنفيذه في العام ٢٠١٧.

ونقل التقرير عن ما يسمى «الرئيس المشترك لهيئة المالية في «الإدارة الذاتية» خالد محمود قوله: إن «الإدارة الذاتية تريد تطوير الخدمات وبالتالي هي بحاجة إلى موارد إضافية في الموازنة»، ومن هنا جرى اعتماد النظام الضريبي التصاعدي، كاشفاً أن الأمر قد نجح وأن الإدارة الذاتية جمعت «نحو ٣٧٩ مليون ليرة سورية» بين شهري تشرين الأول ٢٠١٧ ونيسان ٢٠١٨، أي ما يساوي أكثر من ٨٠٠ ألف دولار خلال ستة أشهر.

وبلغت نسبة تحصيل الضرائب ٥٩ بالمئة منذ بدء تطبيق القانون، وفق الأرقام الرسمية، وسط تأكيد الكثير من التجار على عدم عدالة النظام الضريبي، لكن على كل معترض أن يدفع خمسة آلاف ليرة (نحو ١٢ دولاراً) لتقديم شكوى، وفق ما جاء في التقرير.

تخريج مجموعة من «قسد» في ريف دير الزور أول من أمس (أ.ف.ب)

بعد أقدم نسختين من «التوراة»

قيادة «الفيلق» تسرق ٢٢٥ ألف دولار

الوطن

بعد تكشف فضيحة سرقة ميليشيا «فيلق الرحمن» أقدم نسختين في التاريخ لكتاب «التوراة» المقدس من جوبر في شرق دمشق وبيعهما في السوق السوداء في تركيا، تكشفت فضيحة أخرى بأن قيادات «الفيلق» سرقت أيضاً ٢٢٥ ألف دولار.

وفي ١١ الشهر الجاري أكد نشطاء أن سلطات النظام التركي تمكنت من إلقاء القبض على أشخاص يتبعون لـ«فيلق الرحمن» أثناء محاولتهم بيع مخطوطات تعود لكنيس «إيلياهو هنافي» (إيليا النبي – إلياس) في حي جوبر الدمشقي، الذي يعتبر أقدم كنيس لليهود في العالم، على حين بث نشطاء آخرون فيديو يظهر أن ما تم ضبطه أيضاً نسختان لكتاب «التوراة» المقدس تعودان لـ٣٥٠٠ عام قبل الميلاد، منقوشتان على جلد غزال ومطرزتان بالذهب وأحجار الزمرد والياقوت.

وأمس أصدرت ما تسمى «محافظة ريف دمشق الحرة» التي تتبع لما يسمى «الحكومة المؤقتة» التابعة لـ«الائتلاف المعارض بياناً طالبت فيه رئيس ما يسمى «القيادة الثورية في دمشق وريفها» ياسر القادري ومتزعم «الفيلق» عبدالناصر شمير بمبلغ وقدره ٢٥٥ ألف دولار أميركي و٧٨٣ ألف ليرة سورية، بعد انتقالهما إلى الشمال السوري.

وأوضح البيان أن رئيس «المكتب المالي» في «المحافظة» وقبيل الخروج إلى الشمال قام بإيداع المبالغ المتبقية في صندوق «المحافظة» كاملة في «القيادة الثورية لدمشق وريفها» التابعة لـ«الفيلق» وقدرها ٢٥٥ ألف دولار، ومبلغ آخر قيمته إلى ٧٨٣ ألف ليرة سورية، بسبب الأوضاع الأمنية الخطيرة التي ألمّت بالغوطة الشرقية قبل الخروج منها.

وذكر البيان أن «المجلس» طالب مراراً وتكراراً شمير عبر المراسلات الرسمية بإعادة مبلغ الأمانة، لكن من دون جدوى وقوبل الطلب بحجج غير مقنعة ولا تعني «المجلس» وفق ما جاء في البيان.

وجدد «المجلس» في نهاية بيانه مطالبة القادري وشمير بما سماه «إعادة الحق لأصحابه» من دون أي ذكر أو توضيح لمصدر الأموال.

وكان «الفيلق» نشر قبل أيام، كتاباً داخلياً وجهه لـ«المجلس» أوضح فيه أنه «بعد اجتماع كل المؤسسات على تكليف قائد «الفيلق» قائداً عاماً تم صرف المبلغ أيضاً على غرف العمليات وشراء المواد الغذائية وما تحتاجه المعركة وصرف الباقي على «المجاهدين» أثناء المعركة».

شعث: الفلسطينيون في حل من التفاهمات السياسية مع واشنطن و«الجنائية الدولية» البداية

فلسطين المحتلة – محمد أبو شباب

قال مستشار الرئيس الفلسطيني نبيل شعث لـ«الوطن» إن توجه السلطة الفلسطينية للمحكمة الجنائية الدولية، جاء كنتيجة طبيعية لاستمرار كيان الاحتلال في جرائمه بحق الشعب الفلسطيني الأعزل من استيطان وقتل للمتظاهرين وتهويد، وأن ممارسات واشنطن هي من سرعت الخطوات الفلسطينية باتجاه المنظمات الدولية. وسلمت السلطة الفلسطينية أمس الجنائية الدولية ملفات الجرائم الإسرائيلية التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، بهدف ملاحقة قادة الاحتلال على هذه الجرائم التي تعد انتهاكاً لكل الأعراف والقيم الدولية. وكشف شعث أن «السلطة الفلسطينية طلبت منها واشنطن في السابق عدم التوجه للمنظمات الدولية خاصة الجنائية الدولية، وأن السلطة الفلسطينية طلبت مقابل ذلك من واشنطن عدم القيام بأي إجراءات تمس الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني خاصة ما يتعلق بالقدس وعدم نقل السفارة الأميركية، إلا أن واشنطن نسفت كل تلك التفاهمات، وعليه لم تعد لنا خطوط سياسية حمراء مع واشنطن وسنتوجه لكافة المحافل الدولية وتوجهنا أمس الثلاثاء للجنائية الدولية هو البداية». وأشار شعث إلى أن «السلطة الفلسطينية بدأت حملة دولية ضد كيان الاحتلال، ولديها الكثير من الأوراق، وهناك محكمة تحاكم أشخاصاً وليس دولاً، وأعددنا قائمة بأسماء من ارتكبوا جرائم حرب في كيان الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، وقمنا بإعداد ملفات خاصة بكل شخص ارتكب جرائم بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، ولن يسلم قادة كيان الاحتلال من العدالة الدولية التي يجب أن تتحقق».

وأوضح شعث أن «كل الجرائم التي ترتكبها دولة الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني، سواء كان قتل المتظاهرين، أو الاستيطان، أو الانتهاكات بحق الأسرى، كل هذه الجرائم هي جرائم حرب بموجب القانون الدولي، ويجب أن يقاد قادة الاحتلال للعدالة الدولية».

على صعيد متصل طالبت وزارة الخارجية الفلسطينية، مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بالنظر في الجرائم المستمرة، بما فيه تلك الجرائم المنبثقة عن منظومة الاستيطان، وأن تعمل على ملاحقة المسؤولين عن ارتكابها، وأن تقوم بواجبها وأن تمارس اختصاصها في هذا الصدد وفتح التحقيق الجنائي.

ووقعت فلسطين، بصفتها دولة عضواً في ميثاق روما الأساسي، على إحالة الحالة في فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية، بحيث ستغطي الجرائم الإسرائيلية في الماضي والحاضر والمستقبل، والتي تتعلق بالنظام الاستيطاني غير الشرعي في الضفة بما يشمل القدس الشرقية.

عبد الهادي بحث مع السفير الروسي عقد مؤتمر للدول المانحة لإعادة إعمار المخيمات

الفصائل الفلسطينية تستعد لإطلاق مسيرات يوم القدس من أمام الجامع الأموي

سيلفا رزوق

اعتبر أمين سر تحالف فصائل المقاومة الفلسطينية خالد عبد المجيد أن «صفقة القرن» الأميركية لن تمر ولن تجد أميركا وحلفاءها في المنطقة فلسطينياً واحداً سيوقع على هذه الصفقة، وهي لا يمكن أن تمرر في المنطقة من دون غطاء فلسطيني، وهذا الغطاء غير متوافر، وحتى الآن الموقف الفلسطيني موحد ورافض كلياً لصفقة القرن التي يحاولون تمريرها والتفتيش عن بعض الأطراف العربية للضغط على القيادات الفلسطينية، لكن الموقف الفلسطيني شعباً وقيادات موحداً وسيقف في وجه كل هذه المحاولات.

عبد المجيد وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش الاجتماع الذي عقدته القوى والأحزاب والفصائل والهيئات السورية والفلسطينية، دعماً لفلسطين وسورية وللتحضير لمسيرة يوم القدس العالمي، لفت إلى أن كسر المشروع الأميركي الصهيوني يأتي من خلال عدم توفير الأمن واستمرار الاشتباك مع الاحتلال الإسرائيلي، والفلسطينيون مصممون على حماية حقوقهم وعلى استمرار الاشتباك مع الاحتلال بشتى أنواع المقاومة، بدءاً بالمقاومة الشعبية وانتهاء بالصواريخ مروراً بالسلاح وبالحجارة وبكل أشكال المقاومة.

وبين عبد المجيد أن مسيرة يوم القدس العالمي، التي تجري في الجمعة الأخيرة من رمضان ستقام أمام الجامع الأموي لتأكيد هذا الترابط بين الجامع الأموي والأقصى المبارك، وتأكيد الترابط الوطني والقومي في مواجهة العدوان على سورية، ومواجهة الكيان الصهيوني، «لأننا نحن كفلسطينيين نعتبر أن من أهم أهداف المؤامرة على سورية هي محاولة النيل من حقوق الفلسطينيين، وتصفية الحقوق الفلسطينيين»، مضيفاً: «نحن نؤكد هذا الترابط الذي عمد بالدم على ثرى فلسطين وسورية ولبنان، ومسيرتنا في يوم القدس العالمي ستؤكد هذا الترابط في ظل ظروف خطرة تواجهها القضية الفلسطينية، وفي ظل هذا التواطؤ الرسمي العربي من السعودية ومن أدواتها في المنطقة، بعد أن فشلت أميركا وحلفاؤها من تمرير مشروع الشرق الأوسط الجديد». واعتبر عبد المجيد في تصريحه لـ«الوطن»، أن القضية الفلسطينية التي تراجعت خلال السنوات السبعة الماضية بفعل ما سمي الربيع العربي، عادت لتتصدر الاهتمام العربي في ظل انتصارات سورية ومحور المقاومة، وفشل المشروع الأميركي في المنطقة وأيضاً بفعل استنهاض الشعب الفلسطيني عبر مسيرات العودة في غزة وفي الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام ٤٨، وأيضاً التضامن العربي والدولي الذي حصل، حيث تحركت الجماهير في أكثر من ٧٠ دولة حول العالم دعما لمسيرة حق العود ورفضا للمجازر التي ترتكبها قوات الاحتلال، هذا التضامن الفلسطيني أعاد للقضية الفلسطينية صدارتها وأعاد لها حضورها في المحافل الدولية، ونحن من واجبنا أن «لا نؤمن الأمن والاستقرار لإسرائيل، وهناك قلق لدى المجتمع الصهيوني وقلق لدى الجيش الإسرائيلي، نتيجة هذه المسرات وقلق لدى الذين يخططون لتمرير صفقة القرن أيضاً». تطورات الأوضاع فلسطين وإعادة إعمار المخيمات الفلسطينية في سورية شكلت محور لقاء جمع مدير عام الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية أنور عبد الهادي مع سفير روسيا في دمشق الكسندر فيتش كيشناك.

وأشار عبد الهادي خلال اللقاء الذي عقد في مقر السفارة الروسية في دمشق إلى التطورات الميدانية في فلسطين، وخاصة في قطاع غزة والمجازر التي ترتكبها إسرائيل بحق المواطنين العزل الذين خرجوا ليعبروا بشكل سلمي عن حقهم بالعودة لمدنهم وقراهم، التي تم طرد آبائهم منها قبل سبعين عاماً، واحتجاجاً على كارثة نقل «السفارة» الأميركية إلى مدينة القدس المحتلة.

من جانبه أدان السفير الروسي المجازر التي ترتكبها إسرائيل بحق المواطنين الفلسطينيين العزل في قطاع غزة، كما أكد الموقف الروسي اتجاه نقل السفارة الأميركية إلى القدس بأنه قرار غير صحيح ولا يستند إلى المرجعيات الدولية، وسيزيد الأزمة في المنطقة وإن حل القضية الفلسطينية يجب أن يكون مستنداً للشرعية الدولية.

وخلال اللقاء جرى البحث في إعادة إعمار المخيمات في سورية من خلال مؤتمر دولي للدول المانحة إن أمكن، لتقديم التبرعات والمساهمة في عملية الإعمار، وخاصة مخيم اليرموك، باعتباره عاصمة للشتات الفلسطيني ولما يمثله من رمزية لحق العودة.

السفير عبد الهادي شكر الحكومة السورية لكل التسهيلات المقدمة للاجئين الفلسطينيين من أجل عودتهم لمخيمهم بعد تحريره من الإرهاب التكفيري، وأيضاً قدم الشكر لروسيا الصديقة على تضحياتها وجهودها في دعم الجيش السوري بالقضاء على نسبة كبيرة من الإرهاب في سورية.

وقفة احتجاجية في ساحة الشهبندر بدمشق استنكاراً لنقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة (سانا)

«الأغذية العالمي»: أكثر من ١٠ ملايين سوري بحاجة إلى مساعدات

وكالات

أعلن برامج الأغذية العالمي أن أكثر من ١٠ ملايين سوري بحاجة إلى دعم عاجل في الغذاء وسبل العيش، مؤكداً أن ما يزيد على ٦،٥ ملايين شخص في سورية يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

وقال البرنامج في بيانات نشرها عبر منصاته الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، بحسب موقع «روك أونلاين» الالكتروني الكردي: إن «١٠،٥ ملايين سوري بحاجة إلى دعم الغذاء وسبل العيش، فيما يعيش ٢،٣ مليون شخص في مناطق يصعب الوصول إليها في سورية» وأشار إلى أن ما يزيد على ٦،٥ ملايين شخص في سورية يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

وأورد «الأغذية العالمي» في بياناته، أن ٥٦٥ ألف طفل سوري تحت سن الخمس سنوات يعانون من سوء تغذية، فيما يعاني ١٨،٧٠٠ طفل دون سن الخمس سنوات أيضاً من سوء تغذية حاد.

وأحصى برنامج الأغذية العالمي عدد النازحين داخلياً في سورية وقدره بنحو ٦،٦ ملايين نازح، لافتاً إلى أن عدد اللاجئين السوريين في دول الجوار والدول الأوروبية وصل إلى نحو ٥،٦ ملايين لاجئ.

تجدر الإشارة إلى أن منظمة الأغذية والزراعة «فاو» التابعة للأمم المتحدة كانت قد أصدرت تقريرها السنوي في كانون الأول الماضي، وأكدت فيه أن تقديرات الاحتياجات الإنسانية في سورية تشير إلى أن نسبة تتراوح بين ٧٠ بالمئة حتى ٨٠ بالمئة من سكان سورية يحتاجون إلى تلك المساعدات، وأن نصف عدد سكان سورية بالكامل بحاجة إلى مساعدات غذائية.

وبحسب تقرير حول الأمن الغذائي في سورية أعده «مركز دمشق للأبحاث والدراسات – مداد»، العام الفائت، فقد بلغت نسبة السوريين الذين يتمتعون بالأمن الغذائي ١٥،٦ بالمئة فقط من مجموع السكان في سورية.

واستشهد «مداد» ببيانات مسح الأمن الغذائي الأسري للعام ٢٠١٥، الذي كشف أن زهاء ثلث السكان في سورية هم فاقدون لأمنهم الغذائي، يضاف إليهم أكثر من النصف بقليل ٥١،٦ بالمئة معرضون لفقدان الأمن الغذائي.

وبحسب التقرير الذي أعدته «الوطن» عن الدراسة حينها، فقد تبيّن على مستوى جغرافيا الأمن الغذائي أن هناك أربع محافظات تزيد فيها نسبة الأسر الآمنة غذائياً عن المستوى الإجمالي للقطر البالغ ١٥،٦ بالمئة، وتأتي في مقدمتها دمشق واللاذقية، تليها السويداء، وبدرجة أقل حمص، وبالمقابل هناك خمس محافظات ترتفع فيها نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً بالمقارنة مع المستوى الإجمالي للقطر البالغ ٣٣،٤ بالمئة، تأتي في مقدمتها محافظة الحسكة التي تزيد فيها نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً على النصف، تليها محافظتا حلب وحماة حيث تقرب فيها نسبة الأسر غير الآمنة من النصف، ثم القنيطرة ودرعا بنسبة أسر غير آمنة غذائياً ما بين ٤٤،٨– ٤٦،٤ بالمئة من مجموع الأسر في كل محافظة.

إلا أن النسبة الأكثر انتشاراً في مختلف المحافظات السورية هي للأسر المعرضة لفقدان أمنها الغذائي، لتقرب من المستوى الإجمالي للقطر البالغ ٥١،١ بالمئة.

الوطن
عين على الوطن... سوريون يوجهون سياسة مستقلة
www.alwatan.sy

رئيس التحرير: وضاح عبد ربه
مدير التحرير: جانبلات شكاي
رئيس تحرير الوطن أون لاين: رامي منصور
المدير الفني: لارا توما

الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥–٠١١
فاكس الإدارة: ٢١٣٩٩٢٨ –٠١١
فاكس التحرير ٨٨٢٧٩٨٤٠ – ٠١١
■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦–٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧–٠٢١
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ – ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١– ٠٣١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٣٢٧٤٥٥–٠٤٣ ـ فاكس: ٣١٣٠٩٠